

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٣٦٤

الأربعاء، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد إويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبر مارتينيس
	تشاد	السيد مانغارال
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريس مورينو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2015/36)

1501836 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال.

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي.

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2015/36)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كلاً من السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وسعادة السيد بول سيغر، الممثل الدائم لسويسرا ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، إلى المشاركة في الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

السيد فيلتمان (تكلّم بالإنكليزية): يسرني أن أوافي مجلس الأمن بمعلومات عن تقرير الأمين العام النهائي عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. كما يعلم أعضاء المجلس، يستعرض التقرير المعروض على المجلس (S/2015/36) التقدم المحرز في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي منذ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. كما يقيّم تنفيذ الولاية العامة للأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية في بوروندي منذ عام ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، يقدم التقرير تقييماً للتحديات المتبقية التي تواجه بوروندي بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، أنهى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تخفيض قوامه وولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وقد التحقت بالممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا في بوجومبورا للاحتفال بالإغلاق الرمزي للمكتب في ١٢ كانون الأول/ديسمبر خلال زيارتي إلى بوروندي، وسعدت بمشاركتي في رئاسة مراسم إنزال العلم مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

وكما يدرك المجلس، أحرزت بوروندي تقدماً كبيراً وتغلبت على تحديات جسام منذ أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها. لقد اعتمدت بوروندي تقاسم السلطة بوصفه نظام حكم رشيد، وأنشأت مؤسسات متوازنة عرقياً وأجرت انتخابات عادية، وتظل ملتزمة بوعد المصالحة الوطنية. إن بوروندي أكثر أماناً وأمناً مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. هذه الإنجازات وروح اتفاقات أروشا التي بنيت عليها تُعزى في المقام الأول إلى عزم البوروندين على قطع الصلة بالماضي والعمل من أجل أمّة تنعم بالسلام والديمقراطية والازدهار. وذلك أيضاً نتيجة لمستوى ملحوظ من مشاركة البلدان الإقليمية، والأمم المتحدة والشركاء الدوليين، مما يدل على أن اتخاذ إجراءات دولية منسقة يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية.

وأود أن أشدد على بعض التحديات الرئيسية التي ما زالت تواجه بوروندي. إن روح أروشا، بمبادئها في الحوار وتوافق الآراء والديمقراطية، قد تدهورت منذ انتخابات عام ٢٠١٠ مع استمرار الاستقطاب السياسي الذي يعرقل الجهود الرامية إلى توطيد السلام والديمقراطية والتنمية. ولا يزال هناك قلق بشأن تقلص الحيز السياسي، والقيود المفروضة على الحق في حرية التجمع والتعبير، والتحديات التي تواجه بناء نظام قضائي مستقل وهو عنصر مهم بشكل حاسم في الديمقراطية الفاعلة. وهنالك حاجة أيضاً إلى بذل جهود أكبر بكثير لتعزيز النمو الاقتصادي لصالح الفقراء وإيجاد فرص العمل، ولا سيما لشباب البلد.

إن تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية هو أحد التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه بوروندي هذا العام. وعلى

غرار الانتخابات السابقة، تتيح انتخابات عام ٢٠١٥ إلى البورونديين فرصة لمواصلة تعزيز جهود توطيد السلام المبذولة منذ اتفاقات أروشا. ولكي يحدث ذلك، من المستصوب تحقيق الشروط التالية: أولاً، من الأهمية بمكان أن تدير اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة العملية الانتخابية على نحو يشمل الجميع، بنزاهة وحياد وعلى نحو مستقل.

ثانيا، يتعين أن يكون البورونديون، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، أحرارا في ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، بما في ذلك حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. وعلاوة على ذلك، يتعين على الحكومة ضمان تمكن أحزاب المعارضة وقادها من المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية. وعلى العكس من ذلك، يجب أن تقوم أحزاب المعارضة بدورها، وتواصل انخراطها في جميع مراحل العملية الانتخابية، وتستخدم الوسائل السلمية والديمقراطية لمعالجة جميع المنازعات الانتخابية.

ثالثا، تقع على الحكومة مسؤولية منع أعمال العنف، دون المساس بحقوق الشعب في حرية التعبير والتجمع السلمي، عن طريق ضمان تصرف موظفي الدولة وقوات الأمن بحيادية، وبما يتماشى مع القانون.

وأخيرا، لا بد من محاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أعمال عنف سياسي غير شرعية، بدون تأخير.

وبناء على طلب المجلس، بدأت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، عملياها في ١ كانون الثاني/يناير، مع ولاية متابعة العملية الانتخابية في بوروندي قبل وأثناء وبعد انتخابات عام ٢٠١٥، وتقديم تقرير عنها. وقام المبعوث الخاص أوتيم بأول زيارة له لبوروندي خلال الفترة من ٣ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير، أجرى خلالها لقاءات مثمرة مع المسؤولين الحكوميين وأعضاء السلك الدبلوماسي في بوجمبورا. كما افتتح أيضا البعثة بحضور قادة الأحزاب السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي. لكن للأسف، لم يحضر الحفل، المسؤولون الحكوميون، ورئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وممثلو حركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، حيث لم يكن قد تم التوقيع على اتفاق مركز البعثة. لقد وقعنا على ذلك الاتفاق أمس، ونعتقد أن الحكومة ستقوم بذلك اليوم.

وتقلصت كثيرا الاشتباكات على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بين الجيش البوروندي والجماعات المسلحة، منذ تموز/يوليه ٢٠١٤. لكن الجيش البوروندي أشار إلى أنه اشتبك في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر مع جماعة مسلحة مجهولة الهوية تتألف من ١٠٠ إلى ٢٠٠ فرد، دخلت من جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة إلى مقاطعة سيبيتوكي في بوروندي. وعلى مدار عدة أيام، وردت تقارير عن هزيمة الجيش البوروندي للجماعة، وقتل ما بين ٩٥ و ١٠٥ من أفرادها. إلا أن الحكومة لم تحدد هوية المهاجمين رسميا، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الاشتباك. وفي حادث آخر، جرى في ٤ كانون الثاني/يناير، أعدم خمسةُ مسلحون مجهولون يرتدون زيا عسكريا ثلاثةً من أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية، في حانة في إقليم رويجي، الذي يبعد نحو ٢٥٠ كيلومترا إلى الشرق من بوجمبورا. وإذا لم تتم معالجة هذه الحوادث بعناية، في وقت الانتخابات، فإنها قد تزيد من التوترات السياسية.

وتواجه بوروندي عدا مسألة الانتخابات، تحديات لا تقل جسامة. فالتحسينات في مجالات الصحة والتعليم والعمل والبنية التحتية بحاجة إلى أن تكون في صلب النقاش السياسي، إذا كان قادة البلد ملتزمين بوضع المصلحة الوطنية فوق كل مصلحة أخرى. وستكون الحكومة بحاجة إلى توسيع الحيّز السياسي، وإتاحة المجال أمام المؤسسات الديمقراطية لتوّفر الضوابط والتوازنات الأساسية لديمقراطية تعمل، لا سيما إذا كانت تريد التوصل إلى توافق في الآراء أوسع نطاقا في

مجال صياغة السياسات. وستستدعي مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة إضفاء الطابع المهني عليها بشكل مستدام، وبناء القدرات، خصوصا إذا ما رغبت في الاحتفاظ بالثقة العامة.

وسيتطلب التصدي للتحديات المتبقية بذل جميع البورونديين الجهود، ودعما مستمرا من جانب الشركاء الإنمائيين لبوروندي. وأكد من جديد البيان المشترك لمؤتمر شركاء بوروندي الذي جرى في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، الالتزامات المتبادلة للحكومة وشركائها التي تم التعهد بها خلال مؤتمر جنيف لشركاء التنمية لعام ٢٠١٢. وضمنت الحكومة كجزء من التزاماتها، عملية انتخابية ذات مصداقية وسلمية وشاملة للجميع، في حين تعهد الشركاء الدوليون والإقليميون بمواصلة دعم جهود البلد التي يبذلها في مجال توطيد السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى مواصلة الأمم المتحدة تقديم الدعم من خلال صندوق بناء السلام، لتعزيز الحوار السياسي والتماسك الاجتماعي، ومشاركة الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الإنسان وحل التراعات على الأراضي.

وأود أن أشدد على أهمية دعم مجلس الأمن لجهود السلم والأمن الإقليميين. ويتيح دعم المجلس لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، فرصة في هذا الصدد. ولدى الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أدوار مهمة يتعين عليهم القيام بها في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر شعب بوروندي وحكومتها على تعاونهما مع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، بما في ذلك الانتهاء السلس والحسن التوقيت من سحب البعثة وخروجها. وأود أن أشكر الممثل الخاص السابق للأمين العام السيد بارفي أونانغا – آنيانغا، على رئاسته المتميزة وجميع موظفي المكتب، على إسهامهم في جهود الأمم المتحدة في بوروندي. وأود أيضا أن أكرر تقديرنا للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وجميع الجهات المانحة الثنائية على الشراكة المثمرة في مجال بناء السلام في بوروندي.

وأخيرا، أشكر المجلس على التزامه المستمر تجاه بوروندي من خلال نشر وجود ميداني للأمم المتحدة في البلد على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيغر.

السيد سيغر (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، بأن أوجه الشكر لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، الذي تكلم للتو، على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية، والتزامه الشخصي بقضية بوروندي. لقد كان من دواعي سرورنا الالتقاء في بوجمبورا في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وحضور عدة اجتماعات معا، بما في ذلك الحفل الختامي للمكتب، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وهو الأمر الذي أشار إليه. وشكلت أيضا، مشاركة السيد فيلتمان في اجتماع المائدة المستديرة بين الحكومة وشركائها الرئيسيين الدوليين يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عاملا مهما لنجاحه.

أود أن أرحب أيضا بحضور ممثل بوروندي وصديقي العزيز، سعادة السيد ألبرت شنغيرو، الذي كان أيضا في بوروندي خلال رحلتي، والذي كانت مشاركته الشخصية حاسمة لاعتماد الإعلان المشترك في بوجمبورا.

ولأن الإحاطة الإعلامية اليوم، هي آخر إحاطة إعلامية بشأن المكتب، أود أن أنضم إلى الآخرين في التعبير عن امتناني للممثل الخاص السابق للأمين العام، صديقي العزيز السيد بارفي أونانغا – آنيانغا، وفريقه على جهودهما المتميزة التي

بذلاها من أجل الدولة البوروندية، وشراكتنا في هذا المسعى المشترك. لكن ورغم رحيل المكتب، وأنا متأكد من أن بارفي سيتفق معي في هذا الخصوص، لم يحن الوقت بعد للنظر إلى الماضي. على العكس من ذلك، ينبغي أن ينصبّ تركيزنا على المستقبل. فالمخاطر عالية جدا، وخصوصا في سياق العملية الانتخابية، وعلينا أن نبقي على حذرنا.

بصفتي رئيسا لتشكيلة بوروندي، قمت بزيارة بوروندي خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بالتعاون مع الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، السيد أوسكار فرنانديث تارانكو. ولأنني نقلت بالفعل تقريرا مفصلا إلى المجلس، أرفقته برسالتي المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/2014/954)، سأتناول فقط الجانب الأكثر أهمية، المتمثل في اجتماع المائدة المستديرة.

لقد شجعتني المناقشات التي أجريناها خلال الاجتماع الذي استمر ليومين بشأن مسائل هامة مثل متابعة الالتزامات المتبادلة التي جرى التعهد بها في جنيف خلال عام ٢٠١٢، والآثار المترتبة عن سحب المكتب، على التعاون الدولي الأوسع نطاقا بين بوروندي وشركائها، والآفاق المستقبلية للشراكة، مع افتراض أن الانتخابات ستكون حرة وشفافة وذات مصداقية وشاملة وسلمية.

وفي ذلك الصدد، فإنني أرحب بصورة خاصة، بالالتزام الشخصي للرئيس نكورونزيزا بعقد انتخابات حرة سلمية وشاملة للجميع، على النحو المعرب عنه في افتتاح اجتماع المائدة المستديرة. ويشكّل البيان المشترك الذي اعتمد في نهاية اجتماع المائدة المستديرة خطوة واعدة للغاية، ويحدوني الأمل في أنه سيكون بمثابة وثيقة توجيهية لنا جميعا في المضي قدما. وأدعو حكومة بوروندي والشركاء الدوليين على حد سواء، إلى التنفيذ الكامل للالتزامات السياسية التي تم التعهّد بها في البيان المشترك.

وأود أن أنتقل الآن إلى ثلاث نقاط رئيسية أرى أنها تستحق أن يوليها المجلس اهتماما خاصا: أولا، الحالة الأمنية الراهنة، ثانيا، وجود الأمم المتحدة في الميدان، ثالثا، مستقبل لجنة بناء السلام.

وأتشاطر تماما الشواغل التي أعرب عنها وكيل الأمين العام، جيفري فيلتمان، بشأن أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في مقاطعتي سيبيتوكي ورويجي، التي أسفرت للأسف عن سقوط عدد كبير من الضحايا. ويجب إدانة تلك الهجمات الأخيرة وكذلك اللجوء إلى وسائل العنف لأغراض سياسية، بحزم. وبالنظر إلى أن الشكوك لا تزال قائمة فيما يتعلق بهوية الجماعات المسلحة وتحديد طبيعة الأعمال القتالية، فإنني أوصي بشدة بأن تحقق السلطات الوطنية المختصة في تلك الأحداث على وجه الاستعجال وبطريقة نزيهة. وما دامت الحقائق لم تثبت بعد، فإن من المتوقع أن تنتشر الشائعات وتُلهِب البيئة السياسية المتوترة أصلا في الفترة السابقة للانتخابات. وإنني على اقتناع بأن من شأن إجراء تحقيق نزيه أن يكون بمثابة أحد تدابير بناء الثقة التي تشتد الحاجة إليها.

وفي السياق نفسه، أدين بشدة الهجوم الذي شنه في ٤ كانون الثاني/يناير معتدون مجهولو الهوية على أنصار الحزب الحاكم – المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية – بالقرب من الحدود مع تنزانيا، والذي أودى بحياة ثلاثة أشخاص. وقد أظهرت تلك الحوادث مرة أخرى أنه يجب علينا – وأعني بما في ذلك المجلس – أن نظل يقظين بالرغم من الإنهاء التدريجي لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وما تزال المرحلة الانتخابية تسير على قدم وساق وهي تثير توترات ينبغي أن تدار بعناية. وليس من الحكمة في شيء أن نركن إلى الرضا عن النفس في هذه المرحلة.

وغني عن البيان أنه ينبغي ألا يكون للعنف، أيّاً كان مرتكبوه، مكان في بوروندي. وفي سياق العملية الانتخابية،

فإن الخيار العملي الوحيد المتاح لجميع أصحاب المصلحة البورونديين هو طريق الحوار القائم على روح أروشا. ولا يمكننا التأكيد على هذا بما فيه الكفاية. وليس من سبيل آخر إلى وضع الأساس لإجراء انتخابات حرة ونزيهة حقا، فضلا عن كونها سلمية وذات مصداقية، سوى الحوار السياسي الشامل، وتوفير حيز سياسي مفتوح يكفل حماية الحريات العامة وحقوق الجميع.

وأود أن أنتقل الآن إلى النقطة الثانية من تعليقي، إذ يشهد وجود الأمم المتحدة في الميدان تغيرات كبيرة. فهناك فريق الأمم المتحدة القطري، برئاسة المنسق المقيم، والبعثة الانتخابية الجديدة، وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، ومفوضية حقوق الإنسان، التي يجب عليها أن تعمل جنبا إلى جنب لكي يكون لها أكبر تأثير ممكن. ويجب أن تواصل الحكومة أيضا التعاون مع أسرة الأمم المتحدة برمتها بصورة بناءة وعلى أساس من حسن النية.

وفي أعقاب الإنهاء التدريجي لمكتب الأمم المتحدة، تم تنصيب البعثة الانتخابية رسميا في حفل أقيم في بوجومبورا يوم الاثنين ١٢ كانون الثاني/يناير، كما لاحظ الأمين العام المساعد. وأرحب بالتوقيع اليوم على الاتفاق بشأن مركز البعثة، الذي يشكّل أساسا للتعاون البناء بين حكومة بوروندي والبعثة. وإني على ثقة من أن البعثة أصبحت قادرة الآن على الاضطلاع بالدور الذي كلفها به مجلس الأمن بناء على طلب الحكومة البوروندية، بما في ذلك التعاون مع جميع الجهات الفاعلة السياسية في بوروندي. ونعتز بالترحيب بالمبعوث الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، السيد قسام أوتيم، في اجتماع الفريق التوجيهي التابع لتشكيلة بوروندي المعقود في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وأتطلع بشدة إلى التعاون الوثيق معه ومع فريقه طوال الفترة الانتخابية.

ومع انتهاء ولاية المكتب، فإن فريق الأمم المتحدة القطري، برئاسة المنسق المقيم، يتولى قيادة وجود الأمم المتحدة في الميدان. وفي اجتماع ثنائي مع مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة هيلين كلارك، كان قد عقد في الأسبوع الماضي، أكدت لي أن مكتبها يدرك جيدا الاحتياجات المحددة الناشئة عن السياق السياسي الحالي في ظل الانتخابات المقبلة، وأنه يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتلبيتها، بما في ذلك تعيين المنسق المقيم الجديد، الذي أُبلغتُ بأنه قد اختير على النحو الأنسب. ووعدت السيدة كلارك أيضا بالتعجيل بعملية تحويل آخر منحة من صندوق بناء السلام بقيمة يبلغ إجماليها ١١,٦٥ مليون دولار إلى مشاريع سريعة الأثر بهدف دعم الانتقال السلمي في بوروندي.

ويتمثل أحد مشاريع صندوق بناء السلام الجاهزة للتنفيذ في إنشاء شبكة من المدافعين عن حقوق الإنسان على أن يتم نشرهم في جميع أنحاء البلد. وقد وضع هذا المشروع خلال الأشهر التسعة الماضية على أساس الاتفاق مع بوروندي، فضلا عن التعاون الوثيق معها. ويمكن أن تكون شبكة الرصد إضافة تلقى الترحيب الكامل إلى التدابير المتخذة لحماية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها خلال الفترة الانتخابية. وكما أكدت بوروندي مؤخرا على التزامها بمواصلة السعي إلى تعزيز جميع الحريات العامة وضمان حماية جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البيان الصادر عن اجتماع المائدة المستديرة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فإنني أحثّ جميع الأطراف المعنية على مضاعفة الجهود لكفالة النشر السريع للشبكة.

وأُبلغتُ أيضا بأن ما تزال هناك احتياجات كبيرة للموظفين في إطار فريق الأمم المتحدة القطري، وخاصة في مكتب المنسق المقيم. وبالنظر إلى أهمية وجود فريق قطري قادر على الاضطلاع بمهامه على النحو المطلوب، فإنني أشجع بقوة الدول الأعضاء على النظر في سد الثغرات في القدرات عن طريق إعارة الموظفين إلى المكتب.

وبالمثل، فإن مفوضية حقوق الإنسان هي الأخرى بحاجة ماسة إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقراء قدرتها العملياتية، الأمر الذي جعلها تفقد بالفعل عددا من الموظفين ذوي الخبرة في بوروندي. ولا يزال دعم حقوق الإنسان ورصدها يكتسيان أهمية دوما في بوروندي مثلما كانا عليه من قبل. ولذا أحث الدول الأعضاء على المساهمة في الموارد المالية اللازمة لمفوضية حقوق الإنسان، عن طريق توفير ٢,٢ مليون دولار سنويا. وأشكر صندوق بناء السلام وألمانيا على دعمهما الكبير في هذا الصدد، ونأمل أن يحذو الآخرون حذوهما في أقرب وقت ممكن.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة من تعليقي، بمستقبل لجنة بناء السلام. وكما أشرت في تقريري، فقد انضم إليّ خلفي الذي تم تعيينه ممثلا دائما، السفير يورغ لاوبر، في زيارتي الأخيرة إلى بوروندي، لكي يؤكد في المقام الأول على التزام سويسرا بمواصلة تنفيذ تلك الولاية في حال رغبت بوروندي أن تبقى مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وقد أثرنا هذه المسألة تحديدا في اجتماعنا مع وزير الخارجية، السيد لوران كافاكوري، وبطبيعة الحال، فإنه يجب على الحكومة أولا وقبل كل شيء، أن تجيب على مسألة ما إذا كانت بوروندي ترغب في الاستمرار مع لجنة بناء السلام. وأرى من جانبي، أن هناك ميزة لمواصلة تلك العلاقة بعد انتخابات هذا العام، وذلك لسببين على وجه الخصوص.

أولا، يتعين على لجنة بناء السلام أن تكفل عنصر الاستمرارية في متابعة الحالة في البلد. فقد أُنهي وجود مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بالفعل، في حين يتوقع انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي عقب إجراء الانتخابات. وبوسع لجنة بناء السلام أن تساعد على التخفيف من آثار هذا الانتقال عن طريق مواصلة العمل على ركائزها الرئيسية الثلاث: الدعم السياسي، وتعبئة الموارد، وتعزيز الاتساق في المساعدة الدولية.

ثانيا، وبناء على نجاح العملية الانتخابية، فإنه يمكن أن تركز لجنة بناء السلام بقدر أكبر في المستقبل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهنا أتفق تماما مع رأي الأمين العام المساعد القائل بالأهمية البالغة للجانب الاقتصادي. ومن المتوقع أن تنتهي مدة سريان الورقة الاستراتيجية الحالية بشأن الحد من معدلات الفقر لمدة أربع سنوات في عام ٢٠١٦، وبالتالي، ينبغي إعداد ورقة استراتيجية جديدة ودعمها بغية اجتذاب الاستثمارات. وبالنظر إلى قدرة تشكيلة بوروندي على الانعقاد، فضلا عن الخبرة التي اكتسبتها في سياق عملية جنيف، فإن بوسعها أن تؤدي دورا هاما في دعم الحوار بشأن الورقة الاستراتيجية الثانية بشأن الحد من الفقر وتحقيق التنمية، بالإضافة إلى دعم تنفيذها.

وبوسع لجنة بناء السلام أن تنظر أيضا في إمكانية إنشاء منتدى دولي يهدف إلى جذب الاستثمارات الخاصة في بوروندي. وقد سبق أن أثرتُ هذه المسألة مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جنيت، ويمكنني مواصلة استكشافها مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

إن مواصلة التعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية ستبقى بشكل أكيد أحد أعمدة مشاركة لجنة بناء السلام في المستقبل. وفي هذا الصدد، أرحب ترحيباً حاراً بقرار البنك الدولي المتخذ في ١٣ كانون الثاني/يناير أثناء اجتماع مجلس الإدارة الذي عقده المدير التنفيذي السويسري لتخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار لدعم الإصلاح الاقتصادي وللبقاء على اهتمام بالحالة في بوروندي.

وفي نهاية المطاف، سيتعين على بوروندي نفسها أن تتخذ القرار حول ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي مواصلة إشراك لجنة بناء السلام في أعقاب مناقشة تجري ضمن التشكيلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقوم حالياً بإعداد وثيقة عمل لترشد نظرنا في المسألة.

وفي غضون ذلك، سأواصل الاضطلاع بمهامي بصورة تامة بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام في جميع مراحل العملية الانتخابية. وأعتزم زيارة البلد مرتين أخريين في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه/تموز/يوليه، قبل أن أغادر. ووفقا للممارسة المتبعة، سأواصل إطلاع المجلس على أنشطة التشكيلة، وعلى رحلاتي على وجه الخصوص، حيث أعرف أن المجلس سيظل مشاركاً بقوة في بوروندي خلال الفترة الانتخابية الحاسمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سيغر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، أود في البداية أن أهنئكم شخصياً وبلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ولتتأكدوا من التعاون الكامل للوفد البوروندي خلال فترة رئاستكم.

قبل الدخول في لب المسألة التي تجمعنا هذا الصباح، أود أيضاً أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن آخر تقرير للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2015/36). كما نشكر أيضاً السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية المفصلة للغاية والاهتمام الخاص ببلدنا بوروندي. ونشير إلى الرسالة القوية والبناءة التي بعثها أثناء زيارته الأخيرة إلى بوروندي، في منتصف كانون الأول/ديسمبر، ومشورته الحكيمة خلال الاجتماع الذي عقد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مع رئيس الجمهورية بعد فترة قصيرة من مراسم إنزال علم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وأود أيضاً أن أشكر السيد بارفي أونانغا أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي، على العمل الممتاز الذي اضطلع به أثناء تعيينه في بوجومبورا. ونقدر بشكل خاص أنه توج بالنجاح العمل الهائل الذي تمكن من إنجازه في بلدنا في هذا الوقت القصير.

سوف أركز على أربعة مجالات رئيسية، ألا وهي العملية الانتخابية الجارية تحضيراً للانتخابات العامة في عام ٢٠١٥، وبضع كلمات عن اجتماع المائدة المستديرة التالي لمؤتمر جنيف الذي عُقد بشأن بوروندي في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في بوجومبورا، ولمحة عامة عن الحالة الأمنية. وبعد ذلك بطبيعة الحال، سأدلي ببضع تعليقات عامة على التقرير (S/2015/36) الذي قُدم إلى المجلس للنظر فيه اليوم.

وكما يعلم المجلس، سيكون عام ٢٠١٥ عاماً للانتخابات العامة في بوروندي. حرصت الحكومة، كما في أي مكان آخر، على أن تعهد بهذا الحدث الهام إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، التي أنشئت بتوافق الآراء. لذا فإن العملية التحضيرية جارية، وهي خطوة هامة اتخذت للتو بانتهاء عملية تسجيل الناخبين في جميع أنحاء الأراضي الوطنية وفي سفارات بوروندي في الخارج. جرت العملية عامّة بشكل سلس جداً على الرغم من رصد بضع حالات فردية لمخالفات لوجستية في بعض المناطق. لكن تلك المخالفات لن تقوض العملية برمّتها.

فكما يوصي التقرير في الفقرة ٦٣ منه، تلتزم الحكومة ببذل كل ما في وسعها لضمان أن تكون الانتخابات بحلول عام ٢٠١٥، حرة وديمقراطية وشاملة للجميع وشفافة وأن تجري في أجواء سلمية. إن قانون الانتخابات ومدونة قواعد السلوك وخارطة الطريق التي تم وضعها بتوافق الآراء هي، في رأينا، أساسية لضمان حسن سير الانتخابات. وفي الفقرة ٦٥ من التقرير، يعرب الأمين العام عن يقينه بأن تلك الصكوك، التي اعتُمدت بتوافق الآراء، جوهرية في استمرار العملية. ونحن نتفق معه.

ربما سمع المجلس في بعض الأوساط السياسية وادعاءات المجتمع المدني عن محاولة للتلاعب في الانتخابات. ويشير التقرير إلى ذلك في الفقرة ١٥ منه. إن مصدر هذه الشواغل

التي لا أساس لها هو أحد أحزاب المعارضة. ولا بد لي من القول هنا أن الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بعد الاستماع إلى هذه الاتهامات التي استندت إلى حالات منفردة وثانوية، أطلقت رسائل استرضاء لدعوة السياسيين البورونديين، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام لاعتماد لغة مسؤولة وأنماط سلوك تحترم مبادئ الديمقراطية والتسامح – وهو سلوك يراعي الثقافة السياسية لسكاننا، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن بوروندي لا تزال ديمقراطية ناشئة. وسترتهن نوعية العملية الانتخابية في جزء منها على الخبرة المتراكمة تدريجياً منذ انتخابات عام ٢٠٠٥.

وفي الاجتماع المعقود في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وأصحاب المصلحة في العملية الانتخابية بشأن تقييم تسجيل الناخبين، أتيحت للمشاركين فرصة تبادل الشواغل بشأن الحلول التقنية وحلول السياسات التي من شأنها أن تساعد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على وضع اللمسات الأخيرة على السجل الانتخابي المؤقت. في هذا الصدد، أجرينا مناقشة عادية ومفتوحة بشأن جميع النقاط المطروحة. وكما يعلم المجلس، فإننا ناصرنا الحوار منذ اتفاقات أروشا ولن نتملّص من مسؤوليتنا. وعلاوة على ذلك، يسلّم التقرير في الفقرة ٦٤ منه، بالالتزام القوي من جانب حكومة بوروندي للحفاظ على الحوار الصريح والمستمر بشأن هذه المسألة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب مرة أخرى عن امتنان حكومة بوروندي لجميع الشركاء الذين قدموا بالفعل الدعم المالي والمادي للعملية الانتخابية. وكان آخر الموقعين على اتفاقية التمويل لدعم العملية الانتخابية الجارية هو الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٨ ملايين يورو. وبطبيعة الحال، ندعو جميع الذين يرغبون في ذلك أن يتصرفوا بسرعة.

كما نقدر كثيراً البلدان والمنظمات الدولية التي وافقت على إرسال بعثات لمراقبة للانتخابات قبل وأثناء وبعد الانتخابات من أجل وضع حد للمضاربات الحزبية كتلك التي وقعت في عام ٢٠١٠ بإقدام بعض الأحزاب السياسية على نحو لا مبرر له بمقاطعة العملية. ونأمل ألا ترتكب نفس الخطأ هذه السنة، لأن سياسة المقعد الفارغ لا تفيد أحداً. وحتى من دون الدعم الشعبي، يجب على المرء أن يشارك في اللعبة.

في هذا الصدد، نرحب بتعيين رئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، السيد قسام أوتيم، ونتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة. ويمكنه أن يعول على تعاون حكومة بلدي في هذا الصدد. لقد تم للتو وضع الصيغة النهائية لاتفاق مركز البعثة بخصوص موظفي بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي بين الطرفين، مما يتيح لفريقه العمل في عين المكان على أساس قانوني متين.

وكما نعلم جميعاً، فالانتخابات في الواقع دليل على نظام ديمقراطي فاعل بشكل ملائم – لأن الديمقراطية هي مجموعة الوقائع والإجراءات في الحياة اليومية للمواطنين فيما يتعلق بأنفسهم والمؤسسات التي تحكمهم. ولا يمكن للديمقراطية أن تتطور في مجتمع منقسم ومجزأ تنعدم فيه الثقة.

في ذلك السياق، أنشأت حكومة بوروندي حديثا لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وجرى انتخاب ١١ شخصا، الذين سيعملون كمفوضين في اللجنة في جو من الشفافية.

وكما يعلم المجلس، تنتقل بوروندي حاليا من مرحلة ما بعد النزاع إلى مرحلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وتتطلب مواصلة إعادة بناء البلد والرحلة الطويلة والشاقة لتحقيق التنمية المتناسقة للشعب البوروندي قدرا هائلا من الموارد التي لا تستطيع بوروندي تحمله بمفردها. وفي ذلك الإطار، عقدنا مع شركائنا يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ في بوجومبورا، اجتماع مائدة مستديرة بين بوروندي وشركائها الإنمائيين الرئيسيين. وانخرطنا في حوار أجرينا فيه تقييما للإطار الاستراتيجي الحالي للنمو والقضاء

على الفقر من خلال إبراز التقدم المحرز والتحديات المتبقية في تنفيذ التزاماتنا المتبادلة. ونشكر السفير سيغر على استخدام خبرته لتيسير المفاوضات واعتماد البيان المشترك الذي أدى إلى عقد اجتماع المائدة المستديرة. وندعو شركاءنا إلى استعراض الوثيقة حتى تصبح الالتزامات التي تم التأكيد عليها من جديد في فندق ''كلّب دو لاك'' في بوجومبورا حقيقة واقعة.

وفيما يتعلق بالأمن والاستقرار، فإن بوروندي بلد آمن للغاية، كما ذكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في وقت مبكر في إحاطته الإعلامية، باستثناء بعض حالات الجريمة القليلة المتفرقة في بعض أجزاء من البلد. ويسود السلام والأمن في جميع أنحاء البلد، ويضطلع الناس بأنشطتهم العادية، على نحو ما يقر به التقرير في الفقرة ٢٠. وقد تعهدت الحكومة بوقف جميع أشكال الجريمة والعراقيل أمام تحقيق السلام والأمن. ومن الجدير بالذكر أنه في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بينما كان الناس يستعدون للاحتفال بنهاية السنة، شهدت بوروندي تسللا، من الأراضي المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لرتل من الرجال المسلحين الذين تصدى لهم جنودنا البواسل بسرعة.

ونبذنا مرة أخرى اختيار العنف كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية في بلدنا. وكما يشير تقرير الأمين العام في الفقرة ٥٩، قطع بلدي شوطا طويلاً. وعانت بوروندي كثيرا خلال دورات من العنف، وتحقق إحلال السلام بشق الأنفس بفضل اتفاقات السلام، بما في ذلك اتفاقات أروشا. بالنسبة لنا، هذا إنجاز ينبغي الحفاظ عليه. واستخدام العنف غير مقبول، ولا بد أن نفسح المجال أمام حرب الأفكار، والبرامج الإنمائية.

وفي معرض حديثي عن سلامنا المستعاد الذي تمكنا من استعادته بفضل الدعم المقدم من المجتمع الدولي، سنواصل دعم السلام، وستعرب بوروندي عن امتنانها بالمشاركة في بعثات حفظ السلام، لا سيما في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. بالنسبة لنا، إنه وسام شرف على صدورنا أن نكون من بين أول البلدان المساهمة بقوات الناطقة باللغة الفرنسية. ونغتنم هذه الفرصة لإطلاق نداء مرة أخرى إلى المجتمع الدولي بتقديم المزيد من الدعم لقواتنا التي تضطلع بعمل ممتاز في الميدان بعيدا عن أسرها.

أنتقل الآن إلى التقرير المقدم إلى المجلس للنظر فيه. ويشار في الفرع جيم من التقرير، في الفقرتين ٢٤ و ٢٥، إلى عملية إنشاء آليات العدالة الانتقالية. تكلمت في وقت سابق عن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة القائمة بالفعل. يجب على المجتمع الدولي الآن تقديم الدعم الكافي إلى اللجنة لتضطلع بمهمتها.

وفيما يتعلق بالفرع دال من التقرير بشأن الحوكمة وبناء المؤسسات، ستواصل حكومة بوروندي العمل لمكافحة الفساد والسعي للتصدي للتحديات المتبقية في هذا المجال، وهي معركة مستمرة. في ذلك الصدد، نشكر شركاءنا التقنيين والماليين على دعمهم للمؤسسات التي تحارب الفساد وتعزز الحوكمة الرشيدة في بلدنا. وبطبيعة الحال، نشكر شركاءنا المحليين في المجتمع المدني، الذين يواصلون الإسهام في العملية المشتركة لمكافحة آفة الفساد. أنهم يعرفون أنفسهم. ولا يسعني أن أذكرهم جميعا بالاسم هنا إذ قد أنسى البعض.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، حسبما تم تناوله في الفرع هاء، سيكون ضربا من المثالية تمني إقامة سيادة قانون كاملة. وكما يعلم المجلس، سيادة القانون أمر مثالي إذ لا يوجد بلد في العالم أقام تلك السيادة بشكل كامل. وبالرغم من ذلك، اتخذت الحكومة مبادرات جديرة بالثناء نحو تحقيق هذا الأمر المثالي أو على الأقل محاولة القرب من تحقيقه. ويحدث ذلك على وجه الخصوص حينما ننظر في عقد المؤتمر الوطني المعني بالعدالة، وصياغة الخطة الاستراتيجية للأخلاقيات القضائية للمجلس الأعلى للقضاة، واستعراض الإطار القانوني للسجون والمؤسسات الإصلاحية وما إلى ذلك. وحتى إن أغفل معدو

التقرير هذه الجهود، هذه هي الحقائق وقد أسفرت عن نتائج ملموسة، بالرغم من أنه ما زالت هناك تحديات كثيرة.

وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفرع واو من التقرير، نرحب بحقيقة أن التقرير يسلم بأن البلد قد شهد تقدما كبيرا وانخفاضا ملحوظا في عدد ما أطلق عليه التقرير حالات الإعدام خارج نطاق القانون والعنف السياسي للشباب المنتمين إلى الأحزاب السياسية. وفي ذلك الصدد، نشير إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب لا تزال أولوية للحكومة.

وفيما يتعلق بالفرع زاي بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نشير إلى أن بوروندي، على غرار معظم البلدان النامية، لا يمكنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي. بيد أنه أحرز تقدم ملحوظ في مجالي التعليم والصحة. على أية حال، يجب إعادة النظر في المساعدة الإنمائية بغية التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي ما زالت لم تتحقق في بلداننا، وتمثل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة طيبة للقيام بذلك. والمؤتمر المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا، إثيوبيا، في تموز/يوليه سيكتسي أهمية في ذلك الصدد.

وفي المسائل المتصلة ببناء السلام التي وردت في الفرع جيم من الفصل الرابع المعني بالمسائل الشاملة، فريق الأمم المتحدة القطري الذي تولى المسؤولية حديثا من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي سيتعين عليه تنفيذ خطة أولويات بناء السلام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، التي جاءت نتيجة لعملية شاملة للجميع.

وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في بوروندي وتحويله إلى فريق قطري، على نحو ما ورد في الفصل الخامس من التقرير، أود أن أذكر بأن إنزال علم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إيذانا بإنتهاء ولايته جرى في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بحضور الرئيسين المشاركين للاحتفال، السيد جيفري فيلتمان، الموجود في القاعة، والسيد لوران كافاكوري، الوزير البوروندي للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي. ويجب القول بأن هذه البادرة الرمزية كانت تعبيرا عن رغبتين هما: أولاً، رغبة حكومة بوروندي، التي كانت تتوق إلى المضي قدما نحو الأمام وترتضي تماماً عملية بناء السلام الوطنية، التي تمر الآن بمرحلة النضوج، كما كان الحال منذ عام ٢٠٠٥؛ وثانيا، رغبة مجلس الأمن، على النحو الذي أعرب عنه في قراره ٢١٣٧ (٢٠١٤) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤.

ونعترف بحق أن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، في ظل القيادة المستنيرة للسيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، اضطلع بالعمل في الحوار السياسي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز القدرة المؤسسية للحكومة والمجتمع المدني، وقدم الدعم للعملية الانتخابية الجارية. وللأمم المتحدة، التي يشكل مجلس الأمن جزءا منها، أن تفخر بأنها قد أسهمت في تحقيق هذا النجاح المشترك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.